

## ذرائعية العدالة والتنمية أمام مفترق الشرعيات

من البراغمية الحادة والشعبوية لحد الشغ لتتحقيق التواجد المناسب داخل أغلب مؤسسات الدولة على رأسها البرلمان ورئاسة الحكومة، ولا هو مستعد لتبني منهجية سياسية جديدة تخرجه من مطب الشمولية التي يفرضها عليه ارتباطه العضوي بأدبيات الإسلام السياسي والذي يعيق اندماجه الكلي في العملية الديمقراطية بكل تعقيداتها وآلياتها وتحدياتها. على الرغم من التصريحات المطمئنة التي يبثها رئيس الحزب والحكومة سعد الدين العثماني عن حالة تنظيمه السياسي وحرصه على إبقاء الحرارة المرتفعة لبعض القيادات والقواعد تحت الرماد، فكل احتمالات المواجهة بين التيارين قائمة وتطل برأسها من حين لآخر، ويزداد التباعد بين فئتين، الأولى ترى في البقاء داخل حضان السلطة ميزة وجودية، والثانية تعتقد أن المواجهة مع المخالفين للمشروع الذي يدافعون عنه، معركة لتعزيز مشروع الحزب وشرعية وجوده السياسي.

شرعية الإنجاز التي تروج داخل العدالة والتنمية تفتقر إلى الموضوعية والإنصاف عندما يتم التنكر لولاية العثماني والتصل من المسؤوليات التي تحملها، واعتبار حصيلة ولاية عبد الإله بن كيران على رأس الحكومة، إيجابية بعدما عبّر المغاربة عن رأيهم فيها من خلال الاستحقاقات الانتخابية للعام 2016 بدعمهم لهذه التجربة، فلا يمكن الاحتكام لظل هذه الأحكام المستمرة والتي يغيب فيها الحس الإحصائي والتقييم الموضوعي وتحضر الشعبوية والانتقائية لأجل بناء قاعدة انتخابية جديدة تستند إلى المظلومية كخطة بديلة.

محمد ماموني العلوي  
صحافي مغربي

هل أصحاب القرار داخل حزب العدالة والتنمية المغربي مستعدون للتفكير الجدي في بداية جديدة تتأسس بعيدا عن المنطلقات الدوغمائية التي أسس عليها الحزب ومشروعه السياسي والدعوي، بما يحقق الانتقال من مسلمات الشرعية الانتخابية وما تنتجته من واقع متغير إلى واقعية الشرعية التوافقية بكل واقعيتها سواء بين مختلف المسلكيات بداخل الحزب أو مع محيطه الخارجي، فما نراه حاليا من تطاحن داخلي غير منتج على مستوى الأفكار والمواقف والتوقعات ستكون نتيجته سلبية على مستقبل الحزب وسيؤدي به إلى تصادم مع مؤسسات الدولة.

تتخذ قضية الشرعيات عند العدالة والتنمية لبوسا متعددًا تتناسب مع اللحظة السياسية التي تتحكم في مسارات الحزب، فشرعية التواجد في المشهد السياسي تم حسمها دستوريا من منطلق التعددية الحزبية والتعبير الديمقراطي عن الاختلافات الأيديولوجية المضمونة، لكن هذا مرتبط بمدى تحقيق شرعية الإنجاز التي تسبق بالضرورة السياسية شرعية الصندوق الانتخابي، وتبقى مسألة مهمة كون الحزب لم يحقق إنجازات تذكر على رأس حكومتين منذ العام 2012.

الحديث عن الشرعيات التي يلجأ إليها الحزب كل مرة لتأسيس مواقفه السياسية وتبرير قراراته وطبيعته علاقاته مع الخصوم والمتحالفين، يدفعنا للإشارة إلى توسيع دائرة المطالبين بمؤتمر استثنائي تحت باقطة "النقد والتقييم"، بعدما وقع على مبادرة أطلقها مؤخرا عدد من المنتظمين للحزب وباركها قياديون طامحون أو طامعون في وضعية متقدمة قرب السلطة.

إن انعقاد مؤتمر استثنائي، بالنسبة لأصحاب المبادرة "خيار ثابت لا محيد عنه"، وهو "الإطار الوحيد الذي يضمن تنزيل مضامين المبادرة، ويوفر الضمانات اللازمة للإجابة عن الأسئلة التي طرحته في المذكرة"، لكن هل التوقيت مناسب مثل هذه الانعقاد التي تعتبرها غير مثالية لأسباب منها لوجيستية كونها مرتبطة بظروف الاحتراز من كورونا، وأي تجمع يشكل تهديدا للصحة العامة، ومنها سياسية، فكيف يمكن الدعوة لمؤتمر سيغير من موازين القوى داخل الحزب في وقت الكليل يستعد فيه لانتخابات ستكون لها ارتداداتها في ما بعد.

الدعوة لمؤتمر استثنائي بغض النظر أين تمت هئذتها أو من أمدها بمسوغاتها القانونية والسياسية والأيدولوجية، قد تكون هروبا من نقاش حقيقي يتناول المنهجية التي سيعتمدها الحزب للتعاطي مع العملية الانتخابية المقبلة، تشريعيًا وحليليًا، إذ هناك مطالب بالعودة إلى تقيد حضور العدالة والتنمية بعدد من الدوائر، كسقف لا يتعارض مع المنظومة الديمقراطية حيث تتوازن الشرعيات الانتخابية والتوافقية، شرعية توافقية تستحضر الواقع السياسي الداخلي وما تتطلبه المرحلة من إبداع للروى وخلق حد مغفول من التوافق مع القوى السياسية والحزبية للحفاظ على الشرعية الانتخابية بما يخدم التعددية والتقدم في العملية الديمقراطية.

الخوف من التدمير الذاتي دفع القيادة الحالية للتعاطي مع المبادرة بنوع من البراغمية على أساس احتواء مطالبهم وإدماجها في ترس الانضباط لشرعية القيادة، من منطلق إرجائي ضمن القانون الداخلي، واعتمادا على قاعدة الحالات الخاصة تستدعي حلولًا خاصة، في إطار الترويج لديمقراطية داخلية تميز الحزب على غيره، وهو امتياز تحاول القيادة ترويجها في هذه الأوقات الصعبة.

كل المؤشرات تقول إن العدالة والتنمية يعيش حالة من التيه السياسي، فلا هو قادر على الاستمرار في ما دأب عليه منذ ثماني سنوات داخل عرش الحكومة حيث وظف مزججا على الأبواب الداخلية.

النظام الإيراني وسلاطينه..



## على الكويت الخروج من متاهة الانتقام.. الخطر الإيراني على الأبواب

راح ضحيتها العشرات من المواطنين. وسائل التغلغل الإيراني في الكويت معقدة وعميقة في البرلمان والإعلام والصحافة، وهي أوسع وأخطر مما يظهر على السطح، اعتمادا على الجالية الإيرانية والتي يعود وجودها لسنوات طويلة سمحت بالتزاوج مع أهل الكويت، وقسم كبير منهم حصل على الجنسية ووصلوا إلى مراكز متقدمة في مؤسسات الاقتصاد والتجارة، وأصبحت لهم علامات تجارية كبيرة إضافة إلى امتلاكهم فضائيات وصحف معروفة.

بعد تراجع التيارات العروبية داخل البرلمان الكويتي في السنوات الأخيرة دخل وكلاء إيران البرلمان الطليع مع إسرائيل "بالتحالف مع الإخوان المسلمين، وهي مواقف تخدم السياسات الإيرانية، ولا صلة لها بنضال الشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه.

اعتقد نظام طهران أن سقوط بغداد تحت هيمنتها سيجعل الطريق سهلا لضم الكويت والبحرين، بتسويق كاذب أن هذين البلدين لا يمتلكان غير الإذعان والابتعاد عن السعودية وباقي الدول الخليجية كالإمارات، أو مواجهة موجات جديدة من التخريب والفوضى.

سبق لعرض اللجنة البرلمانية لشؤون الأمن القومي والسياسة الخارجية الإيرانية كريم عابدي أن حذر من اعتماد الكويت على السعودية قائلا "ما حدث من دخول جيوش من دول الخليج إلى البحرين لن يتكرر ولن نسمح بتكراره في الكويت، فظروف وموقع البحرين جغرافيا وعسكريًا تختلف نهائيًا عن الكويت، ومن حق الجمهورية الإسلامية الإيرانية الدخول إلى الكويت لحماية الشبيعة هناك مثلما برزت دول من الخليج دخولها إلى البحرين بأنه لحماية السنة هناك".

استقراوات وتطاول وقع من أعلى هرم السلطة في طهران ضد دول الخليج العربي. حيث ادعى روحاني أن "الخليج ملك لإيران" وأصر قائد البحرية في الحرس الثوري الإيراني علي رضا تغسيري على أن الدولتين الخليجيتين العربيتين الكويت والبحرين تابعتان لإيران "فالقبحين كانت محافظة إيرانية لعام 1977، والكويت، التي أسماها الكوت، كانت معسكرا للشاه نادر وهذا ما يجعلهما إيرانيين كما أمر خامنئي باستيطان الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة"، ونشر

قراءة العقدين من الزمن هم وأشواقهم في الخليج بأن ذات الخطر الإيراني يهددهم اليوم بصورة أبشع مما حصل للعراق.

وقائع التهديدات الإيرانية المباشرة لأمن الكويت قد أصبح ملفها مقلقا للأسرة الكويتية الحاكمة، رغم بقائها على سياسة المهادنة، وتفاعلات الأحداث وتداعياتها في محيط المنطقة ستجيب على بعض الأسئلة حول أسباب المغامرة الصدامية، وفي ذات الوقت يمكن أن تكون درسا للأشقاء في الكويت لينهوا حالة الانتقام من العراقيين، وطى صفحاته المؤلمة التي كتبت هذه الأيام في القضم التدريجي لمواقع أمن العراق الوطني، لرسم خارطة جغرافية جديدة تغلق منافذه وحدوده البحرية، تقام على واقع حالة انهياره الطارئ الذي سيزول برحيل الحكّام الحاليين وأحزابهم الفاسدة، وأن يغلقوا أبواب حسابات المال لشراء ذمم بعضهم، فمن يقبض من بينهم يصمت ومن لا يقبض يصرخ لكي يقبض وينفذ أجدات إيرانية مخاطرها تتصاعد.

هناك توزيع أدوار متقن بين رأس النظام في طهران وأذرعه في الكويت والعراق ولبنان واليمن لتنفيذ مخطط إثارة الفوضى السياسية والأمنية داخل الكويت والإيحاء بوجود انقسامات وصراعات داخل الأسرة الحاكمة

تاريخ متواصل للنظام الإيراني في حياكة مؤامرات تهدف لتخريب الأمن الكويتي واستهداف قياداته لإذاعته، اعتمادا على أيديولوجيا تصدير الثورة ونظرية "المنهج الشيوعي الإثني عشر" في خدمة نظام ولي الفقيه، بالاعتماد على أذرع ومنظماته السرية التي حوصرت ويترت في عراق ما قبل 2003 ووجدت في الساحة الكويتية ملاذا مؤقتا على طريقة انتقال العصابات المافياوية حينما تحاصر، حيث عبرت عن تحديدها الشرس بعملياتها التخريبية وتوجيه رسائل التهريب في أمثلة كثيرة منها محاولة اغتيال أمير الكويت الراحل جابر الأحمد الصباح الفاشلة عام 1985، واختطاف الطائرة الكويتية عام 1986 وسلسلة التفجيرات الإرهابية في المحلات الشعبية الكويتية

د. ماجد السامرائي  
كاتب عراقي

الكويتيون حكومة وشعبا لم يكتفوا بطلب العون من أميركا والعرب لتخليصهم من جريمة وتحرير وطنهم من احتلال صدام عام 1990 وتحقق لهم ذلك، بل باركوا الخطوات الأميركية لتدمير الجيش العراقي عام 1991 من جهة، وباركوا تصعيد ودعم مشروع احتلاله عام 2003 من جهة أخرى، للانتقام من ذلك النظام الذي أزيح بقوة الاحتلال، لكن حمى الانتقام الكويتي استمرت لتطال شعب العراق لحد اللحظة، رغم ما أصابه قبل الاحتلال من حصار ظالم، ثم بانفتاح ساحة هذا البلد لاحتلال إيراني تجاوزت مخاطره العراق إلى الكويت ودول الخليج الأخرى وفي مقدمتها السعودية.

لا يلام الكويتيون على مواقفهم، قبل عشرين عاما، لما أصابهم من آثار مادية ونفسية بعد تلك المغامرة الصدامية الحماقة البعيدة عن أدنى المعايير السياسية والقومية والأخلاقية، دفع وما زال يدفع ثمنها شعب العراق لكن الدوافع والغايات ما زالت تختفي خلفها الكثير من الحقائق الغائبة التي لا بد أن تغير إن توفرت الكثير من القناعات خارج الكويت وليس داخلها.

المهادنة الوسطية اللوئية اتبعتها الكويت مع إيران في عهد الشاه لوقوفه عام 1961 إلى جانبها ضد دعوات الحاكم العراقي الأسبق عبد الكريم قاسم بضمها إلى العراق، وتواصلت تلك العلاقة بصورة أكثر حميمية في عهد خميني وخامنئي، حيث انخدرت الكويت كما غيرها بشعارات مزيفة يطلقها رجال الدين، كما أن الدولة الصغيرة تواجه لأسباب جغرافية سياسية دولتين كبيرتين هما العراق وإيران، لكن ارتياح الكويت بسقوط دولة العراق عام 2003 تحت هيمنة إيران كان مؤقتا. كان الحساب السياسي وهما في انقاء شئ الوحش الكبير المفترس بمهادنته، لأنه لا يلتفت إلى تودد الفريسة الصغيرة التي لا يبقى أمامها سوى الاستقواء والاستنجاد بأشقائها.

رغم مغامرة الكويت بعلاقتها اللوئية مع طهران بعد مجيء نظام خميني للحكم عام 1979، لم تتردد في مساندة العراق في حربه مع إيران استنادا إلى قيم الأخوة والشعور بالخطر المقبل، وشكل شعب الكويت ونخبه رديفا قويا لشعب العراق في مواجهة الغزو المحتمل للعراق عام 1980، لشعورهم الصادق الذي تاكد بعد

كل المؤشرات تقول إن العدالة والتنمية يعيش حالة تيه سياسي فلا هو قادر على الاستمرار في ما دأب عليه ولا هو مستعد لتبني منهجية تفك ارتباطه العضوي بأدبيات الإسلام السياسي

لهذا لا بد من طرح الأسئلة الأكثر أهمية، هل يحتاج البلد إلى برلمانين من العدالة والتنمية يكررون نفس المشهد ونفس الأداء، وهل مازال لدى الحزب ما يقدمه بعد ولايتين في التدبير الحكومي ناهيك عن مواقفه التقدمية في جهات المملكة ومجالسها البلدية والإقليمية، وعلى أي شرعية سيركز للترويج لنفسه في حملته الانتخابية المقبلة، ولماذا يتم استثمار ذات الأفكار والمرجعيات في دفاع بعض القيادات والقواعد عن عدم التقليل الذاتي من وزن الحزب والتواجد المكثف في الاستحقاقات المقبلة؟

وكخلاصة، تجادل قيادة العدالة والتنمية بنوع من الطوباوية بأن اعتمادها على شرعية الصندوق سيقفي الحزب ممثل الشعب داخل البرلمان والمخاطب الرسمي للمنتخبين بمؤسسات الدولة، لكن أداء الحزب في الولاية الأخيرة لم يكن موقفا على عدة مستويات سياسية وتواصلية في التعاطي مع تداعيات عديدة ناجمة عن فيروس كوفيد - 19، ما يقوض تصورات تلك القيادة.

فإذا عدنا إلى الشرعية الانتخابية فليست كل الكتلة البرلمانية التي تعبر عن نفسها انتخابيا قد صوتت للعدالة والتنمية، وبالتالي الحديث عن شرعية الصندوق يحتاج إلى الكثير من التواضع السياسي وليس عليه الارتكان إليها في الدفاع عن الوجود السياسي، فالكل يعرف أن المصوتين على هذا الحزب في الولاية الأولى والثانية كانت لهم ظروفهم الخاصة والعامة، ولا علاقة له بالضرورة بالحصيلة إذ ليس هناك شيء تم تحقيقه من شعارات رفعتها الحزب في حملاته الانتخابية، خصوصا في ولاية عبد الإله بن كيران الذي كانت قراراته ضد مصالح الشعب المغربي.